

**الثورة الجزائرية وتداعياتها على
العلاقات الفرنسية - الأمريكية (١٩٥٤-١٩٦٢م)**

الأستاذ يوسف قاسمي

كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قلالة

الثورة الجزائرية وتداعياتها على العلاقات الفرنسية - الأمريكية (١٩٥٤-١٩٦٢م)

الأستاذ يوسف قاسمي

كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة

مقدمة:

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية دخلت المسألة الجزائرية مرحلة جديدة من النشاط والعمل، تميزت بالسرية في البداية (١٩٣٩ - أواخر ١٩٤١)، بسبب اعتقال زعماء الحركة الوطنية وحظر النشاط السياسي، ثم بسبب الفراغ الذي بدا في الساحة الوطنية حتى عودة عباس فرحات من جبهة القتال (متطوعاً كصيدلي احتياطي) صيف ١٩٤٠م، حيث دشّن مرحلة سياسية جديدة اتسمت بتقديمه مذكرة للفرنسيين في ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٢: يعرض فيها حال الجزائريين والنظر في أوضاعهم الاجتماعية والسياسية، تلاه تنامي النشاط السري الذي قاده جيل جديد من شباب حزب الشعب بقيادة: حسين علة، محمد الأمين دباغين، ومفدى زكريا.. وغيرهم.

وتعدّ سنة ١٩٤٢ بحق نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركة الوطنية خصوصاً بعد نزول الحلفاء بقيادة أيزنهاور إلى الجزائر في ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٢، وما تلا ذلك من زخم سياسي، وقد سعى الجزائريون إلى استغلال فرصة وجود الأمريكيين والإنكليز في بلادهم لتقديم مطالبهم الوطنية والعمل على تدويل "المسألة الجزائرية"، خصوصاً بعد تقديم "البيان الجزائري" إلى فرنسا والحلفاء؛ وقد مثّل "ميثاقاً وطنياً" تقطعت فيه رؤى وخطوط التقارب بين أطراف الحركة الوطنية بمختلف أطيافهم (فئة النواب والمنتخبين، حزب الشعب، وجمعية العلماء المسلمين...).

لكن الأمريكيين - حلفاء فرنسا- الذين كانوا منشغلين بإسقاط هتلر وموسوليني، كانوا قد صارحوا الجزائريين - كما يقول د. سعد الله: "إنهم غير مستعدين للدخول معهم في حديث عن السياسة لأن ذلك هو شأنهم مع الفرنسيين"^(١). غير أن ذلك لم يمنع من اطلاعهم على واقع وطبيعة "المسألة الجزائرية"، وكان هذا الاتصال الأول المباشر بين الجزائريين والأمريكيين بشأن قضيتهم التحررية. أما الفرنسيون فقد كان وضعهم في أسوأ حال، فبعد أن كانت دولتهم في عداد الدول العظمى قبل الحرب؛ فقد أصبحوا منهزمين وبلادهم محتلة ترزح تحت أقدام الألمان، ووضعهم منقسم ومشقت بسين: حكومة عملاء للألمان (حكومة فيشي بقيادة بيتان)، وبين حكومة مقاومين للاحتلال (حكومة فرنسا الحرة بقيادة ديغول...)، وكل مشاريعهم مؤقتة مع الوافدين الجدد، ما بعد التحرير ونهاية الحرب؟ المهم في المسألة هو: كيف تمكن الجزائريون من التعاطي مع الوافدين الجدد، الأمريكيين والإنكليز؟ وإلى أي مدى استطاعوا استغلال وجودهم بالبلاد لطرح قضيتهم والسعي إلى تدويلها؟ لقد تمكن الجزائريون من استرجاع زمام المبادرة وأنشؤوا جبهة أحباب البيان والحرية في مارس (آذار) ١٩٤٤، وبدؤوا يضغطون على الفرنسيين وحكوماتهم المضطربة على مرأى مسمع من الأمريكان، المتابعين لتطورات القضية الفرنسية - الجزائرية...، وبذلك فقد كان اندلاع الحرب العالمية الثانية ونزول الحلفاء في الجزائر؛ فرصة مناسبة لبدء "تدويل"

المسألة الجزائرية خاصة، والقضية المغاربية عامة (ونعني بها مسألة تحرير دول المغرب العربي الثلاث: الجزائر وتونس والمغرب الأقصى).

وعقب نهاية الحرب كانت حوادث ٨ ماي (أيار) ١٩٤٥، وفظاعة جريمتها في حق الجزائريين العزل، بمثابة النافذة التي خرجت منها المسألة الوطنية نحو العالمية والتدويل؛ عبر الصحافة والمنظمات الإنسانية وغيرها. وظلت الأنظار مسلطة على المسألة الجزائرية من قبل الأمريكيين إلى ما بعد ٨ ماي (أيار) ١٩٤٥؛ وبخاصة عند اندلاع الثورة التحريرية ١٩٥٤؛ حيث اعتبروا المسألة في البداية قضية فرنسية داخلية ومن ثم فقد ساندت الولايات المتحدة حليفها فرنسا الأطلسية، بل أمدتها بالسلاح والقروض المالية والخبرة العسكرية "لمقاومة التمرد" كما كان يطلق عليه الفرنسيون-... واستمر هذا الموقف الأمريكي كذلك رهين بالموقف الفرنسي حيال المسألة الجزائرية إلى غاية سنة ١٩٥٨، تاريخ ظهور الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر ١٩٥٨. وما رافقها من زيادة حجم النشاط العسكري والدبلوماسي للثورة، ومن عجز الحكومات الفرنسية المتعاقبة والمتهاوية عن احتوائها... حينها فقط بدا الموقف الأمريكي يأخذ مساراً جديداً اتسم "بالتحفظ والتردد" ثم "الحياد"، ومتابعة الوضع عن كثب ورصد أحداث الثورة المتلاحقة؛ خصوصاً بعد اعتراف كثير من دول العالم - خاصة الدول العربية والإسلامية وكذا بعض الدول دول العالم الاشتراكي بعدها آنذاك - بالحكومة المؤقتة، ومساندتهم حق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

وفي مطلع سنة ١٩٦٠ تزايد وتعاظم النشاط الدبلوماسي للثورة في الخارج، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نيويورك مقر الأمم المتحدة خاصة. وتعاطف الرأي العام الدولي (الإعلامي والشعبي، والمنظمات الحقوقية والنقابية...) مع القضية الجزائرية؛ مما جعل الموقف الأمريكي يتحول من موقف "المتفرج" و"الحياد" إلى موقف "الضاغط" على فرنسا لأجل تسوية المسألة الجزائرية قانونياً وسلمياً عبر التفاوض والمباشر، ومن الموقع الهام للولايات المتحدة الأمريكية كبلد كبير له وزنه

وتأثيره، ويقود المعسكر الغربي الرأسمالي في صراعه مع المعسكر الشرقي الشيوعي.

وبذلك كسبت الثورة الجزائرية "معركتها الدبلوماسية" ضد فرنسا وحلفاءها، وتمكنت نسبياً من ضمان تحييد موقف دولة كبيرة كالولايات المتحدة؛ إلى موقفها الرافض إبادة الشعب الجزائري...، فكان ذلك انتصاراً كبيراً للمسألة الوطنية، وخطوة حاسمة في طريق تسويتها، خاصة وأن الثورة الجزائرية كانت تحظى بدعم عربي معلن مباشر، رسمي وشعبي في المغرب والمشرق العربيين؛ في ظل تنامي الزخم القومي بقيادة الراحل جمال عبد الناصر، ومساعي كل من مصر وسورية لإنجاز مشروع الوحدة العربية ولم شمل الأمة العربية، بتأييد جماهيري عارم، ومن خلال هذا الدعم الثمين -إن صحّ التعبير - وتوحد الموقف العربي حيال الغطرسة الفرنسية المسنودة أمريكياً تبدو أهمية الموضوع خاصة فيما يتعلق بطموح الشعوب العربية إلى الانعتاق واستئنافها دورها السياسي والدبلوماسي، ومن ثم رسالتها الحضارية في عالم توزع بين استقطاب المشروعين غربيين متناقضين رأسمالي إمبريالي وشيوعي شمولي. وكان لهذا الدعم أثره الواضح على الموقف الأمريكي وتأثير المباشر على الموقف الفرنسي المضطرب والمرتبك، وعلى العلاقات الدبلوماسية للثورة الجزائرية مع المجتمع الدولي ككل.

والإشكال المطروح هو: كيف تعاطى الأمريكيون مع المسألة الجزائرية وتطوراتها المختلفة بدءاً من الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع الثورة التحريرية سنة ١٩٥٤ مروراً بمختلف مراحلها؟

هل كان للمسألة الجزائرية والثورة التحريرية تأثيرها المباشر على العلاقات الفرنسية الأمريكية؟ ما نوع التأثير ودلالاته السياسية والدبلوماسية؟ وإلى أي مدى نجحت الثورة الجزائرية في إقناع الطرف الأمريكي بعدالة وشرعية المسألة الجزائرية؟ وما انعكاس ذلك كله على طبيعة العلاقة الجزائرية - الأمريكية الناشئة عقب الثورة وبداية

الاستقلال؟... تلك أسئلة ملحة سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة المتواضعة، التي سنتناول عناصرها على النحو التالي:

المبحث الأول: موقع منطقة المغرب العربي في العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية والموقف الأمريكي من القضية التحريرية المغربية بين ١٩٤٥-١٩٥٤. ونتعرض فيه إلى الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية خاصة، والقضية المغربية عامة خلال هذه الفترة ودلالة ذلك دبلوماسياً.

المبحث الثاني: تطور الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية بين سنوات ١٩٥٤-١٩٥٨، وفيه نتعرض إلى الموقف الأمريكي المساند لفرنسة في حربها ضد الجزائر، ثم تحول هذا الموقف من خلال نقد آليات التسوية الفرنسية للمسألة الجزائرية.

المبحث الثالث: تطور دبلوماسية الثورة الجزائرية وقدرتها على استمالة وكسب الموقف الأمريكي لصالح التسوية السلمية للمسألة الجزائرية، وفيه سنتابع ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ١٩٥٨، ودورها الدبلوماسي في التعريف بالقضية الجزائرية، ثم تطورات الموقف الأمريكي من الثورة؛ ومن "المساندة المطلقة" لفرنسة إلى موقف "الحياد"، ثم أخيراً "المساندة" لمقاربة التسوية وتقرير مصير الشعب الجزائري.

وخاتمة: نلخص فيها تطورات الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية وثورة التحرير، وانعكاسات ذلك على العلاقات الفرنسية - الأمريكية، وظهور "المعالم الأولى" للعلاقات الجزائرية الأمريكية المستقبلية.

ونأمل أن نتمكن من رصد تطورات الموقف الأمريكي من الثورة الجزائرية وكفاحها في سبيل التحرر خلال هذه الفترة الزمنية المعنية بالبحث؛ لنتمكن من رصد الوقائع التاريخية بشأنها من خلال مصدريتها وحقائقها الموضوعية... بعيداً عن الإثارة والتحيز للحقيقة، وآفاق العلاقات المستقبلية بين البلدين.

المبحث الأول:

١- موقع المغرب العربي في العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية والموقف الأمريكي من القضية التحريرية المغربية (١٩٥٣-١٩٥٦):

ترتبط السياسة الخارجية كوجود بثلاث أبعاد رئيسية، تتحرك من خلالها الدول في إبداء مواقفها حيال المتغيرات الدولية والقضايا المطروحة، وتتمثل في الآتي:

١- بيئة خارجية تتحرك فيها الدول.

٢- مجموعة الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الدول وقد تكون متوافقة أو العكس.

٣- إمكانيات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار سياستها العامة.

هذه الأبعاد الثلاثة للسياسة الخارجية للدول هي التي تحدد محاور التحرك الدولي، وكذا مناخ النشاط الدبلوماسي الذي يقع عليه ثقل الحركة في زمني السلم والحرب. انطلاقاً من هذا يمكن تتبع مسار العلاقات الدولية والمدى المتاح لها في التعاطي مع منطقة المغرب العربي وتحديداً دوله الثلاث الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وهي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، لأجل توضيح الإطار السياسي الدبلوماسي الذي تم فيه رصد متغيرات المنطقة على المستوى الدولي، وفيها نظرة المجموعة الدولية "القوة الكبرى" خاصة إلى المنطقة ضمن استراتيجيتها الدولية، وفي إطار الحرب الباردة القائم آنذاك بين مجموعتي الاتحاد السوفييتي من جهة، ومجموعة الولايات المتحدة الأمريكية.

يعلم الجميع أن فرنسا - أحد الأطراف الدولية الكبرى - قد خرجت من الحرب العالمية الثانية، وهي تكاد تفقد مكانتها الدولية كإحدى القوى الكبرى، لكنها احتفظت

بموقعها الدولي في نطاق الأمم المتحدة تحديداً بمساعدة حلفائها الغربيين وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية - الدولة العظمى البديلة التي أخذت تحل محل القوى الأوروبية الكبرى في زعامة النظام الرأسمالي الاستعماري - قد حالفت هذه القوى ووقفت إلى جانبها بسبب القواسم المشتركة إيديولوجياً وسياسياً وكذا المصالح المشتركة (المنظمومة العقدية والفكرية المسيحية وكذا المدنية الحديثة...). في انتظار تهيؤ الظروف المناسبة ونضجها للإحكام القبضة والسيطرة شبه الكاملة على تركة الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة^(٢)، وبالتالي لم تكن لترغب في بقائها في مستوى القوى المنافسة لها.

وتماشياً مع سياسة الاحتواء الأمريكية لمواجهة خطر المد الشيوعي المتزايد، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في التحالف مع الدول الأوروبية: اقتصادياً (من خلال مشروع مارشال ١٩٤٧)، وعسكرياً (من خلال حلف شمال الأطلسي ١٩٤٧). واستخدامها كخط دفاع أمامي في وجه الزحف الشيوعي؛ وهذا ما فتح المجال لدعم سياسة الدول الأوروبية في مستعمراتها، فإلى جانب أن فرنسا والقوى الأوروبية الاستعمارية الأخرى وجدت في هذا الدعم الأمريكي فرصة سانحة لإعادة بناء نفسها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً...، وتثبيت أقدامها في مستعمراتها عموماً وفي إفريقية خاصة. فقد كانت تؤكد مراراً - في المحافل الدولية ومع الحلفاء وعلى رأسهم أمريكا - "بأن شمال إفريقية منطقة عمق فرنسي، وأن الجزائر تحديداً أرضاً لفرنسة" (بينما اعتبرت كلاً من تونس والمغرب محميتين). وقد أقنعت بهذا الموقف الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين، وبذلك امتد نفوذ هؤلاء على منطقة "المغرب العربي خاصة"، واتخذ كموقع ثانٍ متقدم لسياسته الخارجية؛ لأجل التزود بالخامات والطاقت البشرية العاملة، واستعمال مرافئه البحرية وقواعده البرية والجوية في دعم نهضة غرب أوروبا وفرنسة المنهكة تحديداً، ناهيك عن السيطرة على الملاحة البحرية في

حوض المتوسط، وربط جنوبه بشماله. مما يعزز سلطة القوى الاستعمارية ويضمن سيطرتها على المنطقة، وهذا ما يستدعي منا وقفة تجلية هذا الموقف الأمريكي.

٢- الموقف الأمريكي من القضية التحررية المغربية (١٩٥٣-١٩٥٦):

عند قيام ثورات تونس والمغرب والجزائر في سنتي (١٩٥٣-١٩٥٤) وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مترددة في اتخاذ الموقف؛ بين مساندة حلفائها الأوروبيين - فرنسا خاصة- في مواجهة هذه الثورات وغلق الباب في وجه رياح الشيوعية الآتية نحو المنطقة، وبين الوقوف إلى جانب هذه الحركة التحررية وتمكينها من الدفاع عن حقوقها في الحرية والاستقلال...؟

ولأن الشيوعية -من قناعة الأمريكيين- هي الشر الأكبر في العالم، كما أن استقلال هذه الدول قد يفتح المجال لظهور فراغات قوة لا بد من ملئها في وقت كانت أوار الحرب الباردة تتصاعد، بدا واضحاً للأمريكان أن استمرار فرنسا قوية ومنتصرة في شمال إفريقيا عامة، هو تدعيم للبعد الاستراتيجي للمعسكر الرأسمالي الإمبريالي الذي أصبحت تنزعمه على حساب المعسكر الاشتراكي. وبالتالي اتخذت قرار دعمها القوة الاستعمارية واصفة الثوار الجزائريين - بعد قيام الثورة الجزائرية في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٥٤ (بالمتمردين والخارجين عن القانون والذين لا بد من سحقهم)^(٣).

ومن المفارقات المدهشة أن الموقف نفسه الذي اتخذته الولايات المتحدة تجاه الحركات التحررية المغربية وحيال القضية الجزائرية تحديداً؛ وقفته مع الاتحاد السوفييتي، وقد عبر عن هذا الموقف أحد زعماء السوفييت بقوله:

(إن رغبة الحكومة السوفيتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر)^(٤)، والمؤكد أن هذا الموقف يدخل في نطاق التسابق والتنافس نحو استمالة فرنسا وتحييد موقفها في الصراع الدائر بين السوفييت والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ينم في النهاية عن موقف تكتيكي سوفييتي تجاه ما يجري في المغرب العربي، من جانب آخر فإن

المغازلة الأمريكية للفرنسيين ووقوفها إلى جانبهم في مواجهة ثورات المغرب العربي، يمكن تبريره بمجموعة حسابات سياسية وعسكرية أمريكية؛ تتوخى ضمان بقاء فرنسا كقوة أطلسية حليفة. كما أن المجازفة بالوقوف إلى جانب ثوار المغرب العربي معناه إهانة حليف استراتيجي مثل فرنسا، بالتالي تقديمه لقمة سائغة في فم الشيوعية العالمية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن تكييف الموقف الأمريكي يدخل في سياق مبدأ "عدم الأهلية" للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر - خصوصاً وهو حليف- (وقد أشرنا سابقاً إلى عزف فرنسا على فكرة مفادها: اعتبار الجزائر أرضاً فرنسية ومنطقة شمال إفريقية تدخل ضمن مجال نفوذها).

وحسب الفصل الأول المادة ٢/ الفقرة ٧/ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعوضوا مثل هذه المسائل لأنه تحل بحكم هذا الميثاق)^(٥).

اعتمد الموقف الفرنسي كل هذه الاعتبارات والأسباب، إلى جانب الحرب الإعلامية الدعائية التي روجتها فرنسا بشأن مصير المنطقة وتحديد الجزائر في ظل انتصار هذه الثورات؛ وعلى أنه سيكون بمثابة خسارة كبرى: اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً...، ليس لفرنسا وحدها، بل للمجموعة الغربية كافة، وبخاصة من حيث فقدانها لمنطقة حيوية واستراتيجية تدعم الحلف الأطلسي في مواجهة المد الشيوعي الشرقي -الذي يهدد استقرار منطقة الحوض الغربي للمتوسط حسب زعمهم- إلى جانب تهديده أمن أوروبا ومكانتها الإقليمية والدولية من جهة، وتهديده لمصالحها الاستراتيجية مع حلفائها الأمريكيين من جهة ثانية، تلك إجمالاً كانت نظرة الأوروبيين والأمريكيين - "لل قضية المغاربية" التحررية والثورية معاً، تلك كانت حسابات الولايات المتحدة الأمريكية في ظل السياسة الدولية القائمة آنذاك. فهل سيستمر هذا الموقف بعد تعاظم

ثورة الجزائر؟ أم سيخضع لمتغيرات وتطورات جديدة؟ ذلك ما سنتعرف عليه من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تطور الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية ونقد آليات تسويتها (١٩٥٦-١٩٥٨):

١- تطور الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية (١٩٥٦-١٩٥٨):

في تقرير مجلس الأمن الأمريكي لسنة ١٩٥٦، أكد أن^(١) الثورة الجزائرية استطاعت أن تشل المشروع الاستعماري الفرنسي ومخططاته، حيث تحولت الجزائر بالنسبة لفرنسة من عمق استراتيجي ومجال حيوي لإنجاح المشروع الاستعماري، والحفاظ على المصالح الفرنسية في المنطقة والقارة الإفريقية؛ إلى قاعدة ثورية ورأس حربة لمحاربة هذا المشروع الاستعماري، وإفشاله على الأصعدة كافة: السياسية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي هدد الوجود الفرنسي وأربك مؤسساته وأداءه على المستوى الداخلي والخارجي معاً.

هذا الوضع فرض على الفرنسيين إعادة النظر في حساباتهم الخارجية، وترتيب أولوياتهم داخل المشروع الاستعماري، وكذا العمل على تعزيز نفوذهم العسكري والدبلوماسي في الجزائر؛ لضمان السيطرة عليها والقضاء على ثورتها المتصاعدة، وتركيز كامل جهودها العسكرية والدبلوماسية ضد الثورة الجزائرية، لقطع مصدر التمويل والدعم الخارجي لها^(٢). ولعل تسريع المفاوضات مع كل من الجارتين تونس والمغرب، وحصولهما على استقلالهما (في مارس - آذار ١٩٥٦)؛ يدخل في نطاق الاستفراد بالوضع في الجزائر والقضاء على الثورة، وهو وهم أبطلته الثورة الجزائرية في انتظار استتباب الوضع لاسترجاع جناحي المغرب العربي من جديد (مثل من تونس والمغرب)، وفي الوقت ذاته فقد كان استقلال القطرين المجاورين قد شكل دافعاً أكبر لاستمرار الثورة من أجل الاستقلال.

واستطرد التقرير بسرد مفصل حول الأوضاع في الجزائر وأثرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً: (إن الثورة الجزائرية تهدد مصالح الولايات المتحدة في المغرب وتونس - بصفة عامة - على اعتبار أن قادة المغرب وتونس سيتجهون بطبيعة الحال إلى مساندة الجزائر). ولعل شهادة أحمد بن بلة^(٢٢) بخصوص الدعم المغربي الرسمي للثورة الجزائرية، وفتح الحدود أمام عبور الثوار والسلاح يؤكد هذا التوجه الأمريكي المتحالف مع القوى الاستعمارية. وخلاصة التقرير أنه قد تم طرح خيارين لأجل الحفاظ على مصالح الحلف الأطلسي في المنطقة:

- ١- إما الضغط على فرنسا لدفعها لاتباع سياسة أكثر واقعية حيال المشكل الجزائري، على أن يكون هذا الضغط خفياً لا يؤثر في علاقات البلدين، ويحرج الطرف الفرنسي.
- ٢- وإما استخدام الضغط على الثوار الجزائريين بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر وسطاء - وقد يكونوا مغاربة أو تونسيين - لجعل الجزائريين يتبنون مطالب أكثر تحضراً^(٢٣)؛ أي التخلي عن لغة السلاح أسلوباً وعن الاستقلال مطلباً وهدفاً، لصالح الحكم الذاتي المنقوص السيادة.

لكن الفرنسيين استطاعوا إقناع الأمريكان بضرورة الوقوف إلى جانبهم، وساعدهم في ذلك "الدور المحوري" الذي كانت تؤديه فرنسا في الحلف الأطلسي، وبذلك تمكنت من الحصول على شتى أنواع الدعم: المالي والعسكرية الدبلوماسية، في حربها ضد الجزائر، بل إن دول مجلس الحلف قدموا صكاً على بياض لفرنسة في اجتماع انعقد بتاريخ ٢٥ مارس - آذار ١٩٥٦، وذلك من خلال تأكيد البيان الختامي على دعم فرنسا؛ حيث جاء فيه: (لقد استمر مجلس حلف الأطلسي في الاطلاع على ما أجرته فرنسا من تخفيضات في القوات التي وضعتها تحت تصرف الحلف، وقد أخذ المجلس بعين الملاحظة أن فرنسا تعتبر من الضروري حرصاً على أمنها الخاص زيادة

القوات الفرنسية في الجزائر، وهي جزء من المنطقة التي يشملها الحلف باختصاصه ويعترف المجلس بأهمية الأمن في هذه المنطقة لحلف شمال الأطلسي^(٨).

هكذا تورطت الولايات المتحدة باسم حلف الأطلسي وحلفائها الغربيين، وباسم المصالح المشتركة وضمان الأمن - ودون مراعاة للقيم الإنسانية وحق الشعوب في التحرر والاستقلال - مستمرة في دعمها للموقف الفرنسي ووجد الجزائريون أنفسهم لا يحاربون فرنسا وحدها العدو التقليدي، بل يحاربون "المجموعة الأطلسية" كلها وعلى رأسها الولايات المتحدة، القوة الأعظم. واستمرت إمكانيات الحلف ومعداته الحربية وخبرائه التقنيين والعسكريين تتدفق لدعم فرنسا، وتقديم الدعم اللوجستيكي (السند الخلفي غير المعلن) الكبير المتنوع ضد الثورة التحريرية، بل وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خدمات أسطولها البحري العسكري العامل في حوض المتوسط (خدمة الرادار، وحاملات الطائرات، والطائرات العسكرية... إلخ) لصالح الطرف الفرنسي؛ لتكثيف حملاته التفتيشية للسفن في عرض البحر وشبه الحملات العسكرية على معازل الثوار بالجزائر^(٩).

ولم يقتصر الدعم الأمريكي - الأطلسي لفرنسة على الجانب العسكري والمادي، بل تعداه إلى التحرك الإعلامي والدبلوماسي لمساعدة الموقف الفرنسي، من ذلك مثلاً:

رفض الولايات المتحدة الأمريكية طلب العراق - وهو عضو في حلف بغداد - إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال اجتماع الحلف في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٧. والموقف نفسه اتخذته في اجتماع الحلف الأطلسي في باريس سنة ١٩٥٧؛ بتقديم دعم مالي قدر بـ ١/٢ مليون دولار لصالح فرنسا إلى جانب الحيلولة دون طرح القضية الجزائرية وتدويلها في أروقة الأمم المتحدة^(١٠).

لكن السؤال هو: هل استمر الموقف الأمريكي مسانداً للطرف الفرنسي؟ أم أن تطور الأحداث وعامل الزمن في واقع الثورة الجزائرية، سيغيران من موقفها لتعيد النظر في حساباتها متجاوزة موقفها الرجعي التقليدي؟

٢- تغير الموقف الأمريكي ونقد آليات تسوية المسألة الجزائرية:

الأكيد أن صبر الثوار الجزائريين وضرباتهم القوية التي ألحقوها بفرنسة عسكرياً ودبلوماسياً، وكذا عجز هذه الأخيرة عن التصدي من التأييد المتزايد للقضية الجزائرية، إلى جانب السياسية الفرنسية الخرقاء، وأعمالها الإجرامية بحق الجزائريين الأبرياء؛ خاصة بعد قصفها ساقية سيدي يوسف في ٨ فيفري (شباط) ١٩٥٨، تلك القرية التونسية الحدودية، حيث سقط أكثر من ٨٠٠ شهيد من سكانها الأبرياء، ناهيك عن الأعداد الكبيرة من الجرحى والتدمير الذي طالها جراء قنابلها من ٢٥ طائرة فرنسية من صنع أمريكي، كل ذلك سيثير الرأي العام الدولي خاصة، ويحرك ضميره حيال الأعمال الوحشية المرتكبة في حق الجزائريين؛ وهو الأمر الذي أثار موجة من الاستنكار والاحتجاج من قبل دول وشعوب العالم آنذاك^(١١).

وكانت الأطراف الأمريكية المتعاطفة مع قضايا التحرر في العالم ومنها المسألة الجزائرية إحدى هذه الفعاليات؛ حيث صرح فوستر دالاس مؤكداً صعوبة فهمه لدواعي استعمال أسلحة أمريكية في ضرب الساقية كما صرح "جوزن كنيدي" في مجلس الشيوخ الأمريكي قائلًا: (لقد تناسينا الوضعية المتفجرة في الجزائر، وأهملنا أصدقاءنا القلقين في تونس لمدة طويلة، ففي كل من هيئة الأمم المتحدة ومخططاتها الاقتصادية منحنا كل جهودنا للشيوخيين والمضادين للأمركة، وكأنهم هم أبطال الحرية)^(١٢).

ولعل هذا التحول في الموقف الأمريكي، والانتقاد الصريح للحلف الفرنسي مرده إلى إحساسها بأن تفاقم الوضع في المغرب العربي وتحديداً في الجزائر، سيفتح المجال لتراجع النفوذ الغربي عامة في المنطقة، وبالتالي فتح الباب على مصراعيه لدول المنطقة؛ لاتخاذ موقف مضاد من الكتلة الغربية، والارتقاء في أحضان المعسكر الشرقي الشيوعي. ناهيك عن فقدان دول عربية صديقة وحليفة عسكرياً واقتصادياً، جراء هذه السياسة الفرنسية العرجاء في الجزائر، ذلك كله وعوامل أخرى جعلت

الولايات المتحدة تعيد النظر وتغير من موقفها تجاه المسألة الجزائرية، على الأقل باتجاه تفهم مطالب الثوار والعمل على بحث تسوية أكثر واقعية للمشكلة.

وعلى الرغم من الترحيب الذي أبداه الأمريكيون تجاه الوافد الجديد إلى الحكم في فرنسا: الجنرال شارل ديغول إثر انقلاب ١٣٢ ماي (أيار) ١٩٥٨، وتسلمه الحكم في مطلع جوان - يونيو ١٩٥٨؛ حيث أعرب أيزنهاور عن فرصته للعمل مع رفيق قديم في الحرب العالمية الثانية وعمليات الإنزال (يقصد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر - ديسمبر (تشرين الثاني و كانون الأول) ١٩٤٢). إلا أن ذلك الترحيب لم يخفف من تزايد حدة عدم الانسجام بين الطرفين حيال سياسة فرنسا المطبقة في شمال إفريقيا، وفي الجزائر على الخصوص وقد تفاقم الخلاف أولاً داخل الحلف الأطلسي، حيث سعى ديغول إلى تبني سياسة دفاعية مستقلة عن أمريكا؛ وحمل شعار: "إن الدفاع عن فرنسا يجب أن يكون فرنسياً". وشرع في التخطيط للحصول على التسليح النووي لفرنسا بعيداً عن الرقابة الأمريكية والأطلسية، تلا ذلك مراسلات بين ديغول وحلفائه في الحلف بشأن إعادة النظر في وثيقة معاهدة إنشاء الحلف وتعديلها بما يضمن مقتضيات الأمن القومي لبلده، وقد اتخذ إجراءات عدة في هذا الشأن مثل: إيقافه وضع الوحدات الفرنسية في شمال إفريقيا تحت تصرف الحلف الأطلسي، من خلال نقل جزء منها إلى فرنسا.

لقد أدرك ديغول النوايا الأمريكية في المنطقة، وبدأ يصعد مواقفه المضادة تجاه الحليف الأمريكي خاصة عبر إبقاء السفارة الأمريكية الفرنسية في هافانا، ورفضه فرض الحصار الاقتصادي على الحكم الجديد بقيادة فيدل كاسترو، كما ندد بالتدخل الأمريكي في فيتنام والكونغو، ورفض قبول بريطانيا كعضو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ خوفاً من أن تكون رأس حربة في خدمة السياسة الأمريكية في أوروبا وداخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحديداً. كل ذلك زاد من تأزم العلاقات بين الطرفين؛ حيث - وبعد التفجير النووي الفرنسي في الصحراء الجزائرية في ١٣

فيفري (شباط) ١٩٦٠- أعلن "فoster دالاس" بأنه: "متلما قضت حرب الهند الصينية على جماعة الدفاع الأوروبية، ستقضي حرب الجزائر على وحدة الأطلسي وقوته"^(١٣).

هكذا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعدل من موقفها حيال حرب الجزائر وثورتها، حيث استنكرت الأعمال العسكرية الوحشية التي يمارسها الجيش الفرنسي في الجزائر، كما أعلن عضو الكونغرس "واين مورس" (أنه غير راضٍ عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمح لفرنسة باستعمال قوات الحلف الأطلسي لإبادة الجزائريين...) ^(١٤).

فإلى أي مدى استغلت الحكومة المؤقتة الجزائرية هذا التحول في الموقف الأمريكي لكسب مزيد من التأييد والمساندة للثورة الجزائرية، ودفع الولايات المتحدة لقبول فكرة تقرير المصير للشعب الجزائري؟

المبحث الثالث:

تطورات دبلوماسية الثورة الجزائرية ونجاحها في كسب الموقف الأمريكي ومقاربة التسوية للمسألة الجزائرية في عهد كينيدي:

١- تطور دبلوماسية الثورة الجزائرية ونجاحها في كسب الموقف الأمريكي:

تأسست الحكومة الجزائرية المؤقتة في ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨، أثر توصية من المجلس الوطني في دورته الثانية المنعقدة في القاهرة شهر أوت (آب) ١٩٥٧، وكذلك بتشجيع من الدعم والتأكيد الذي نصت عليه قمة طنجة المغربية في أبريل (نيسان) ١٩٥٨. وكان مجيء ديغول إلى الحكم في فرنسا وانتهاجه سياسة جديدة في إدارة الأزمة في الجزائر؛ تقوم على فلسفة إنكار الكيان الجزائري والادعاء بعدم وجود ممثلين شرعيين يناقش معهم الوضع فيها؟ كل ذلك وفّر الشروط الموضوعية

والسياسية للإعلان عن الحكومة المؤقتة للثورة بقيادة عباس فرحات. وقد كثفت من نشاطها الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية عبر إرسال وفود إلى بلدان شقيقة وصديقة عدة: كالدول العربية والمجموعة الأفرو آسيوية، وكان محمد يزيد ممثلاً للحكومة المؤقتة الجزائرية والثورة في نيويورك.

كل ذلك النشاط الدبلوماسي والإعلامي دفع الولايات المتحدة -على الرغم من عدم اعترافها بالحكومة المؤقتة لمصلحة أمريكية محضة- إلى أن تتخذ موقفاً إيجابياً تدريجياً حيال القضية الجزائرية؛ حيث امتنعت عن التصويت في الدورة ١٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان لهذا الرفض الأمريكي مفاجأة كبرى للحكومة الفرنسية؛ حيث احتجت بموجبه على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عن الكيفية التي مر بها مشروع لائحة التصويت المقدمة من قبل ٢٤ دولة إفريقية وآسيوية. كما تساءل ديغول عن الكيفية التي منح بها ممثلو الجبهة تأشيرة الدخول إلى أمريكا؟ وكذلك عن سبب حضور أمريكيين إلى حفل أقيم لجبهة التحرير في نيويورك؟

وهكذا فقد أثمرت جهود الجبهة وحكومتها المؤقتة في زيادة الضغط على فرنسا وسياستها المطبقة بالجزائر، كما نجحت دبلوماسية الثورة في عزل فرنسا دولياً، وكذلك عن حلفائها الأمريكيين خاصة. قد أحدث ذلك شراً في العلاقات الفرنسية - الأمريكية ذلك ما عبرت عنه جريدة لوموند الفرنسية حينما كتبت قائلة: (لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين البيت الأبيض والإليزية)^(١٥).

ويلاحظ أن للموقف الأمريكي المتقدم من واقع التصويت بـ "ضد" إلى التصويت بـ "الامتناع" تجاه القضية الجزائرية، أثره البالغ على الطرفين المتصارعين، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تمهد لأهدافها في المغرب العربي. كما أصبحت تنظر بعين القلق للضغوط التي أصبحت تمارسها المجموعة الأفرو آسيوية لصالح

القضية الجزائرية... كل ذلك سيجعلهم يذهبون بعيداً في التعاطي مع "المسألة الجزائرية" إيجابياً في اتجاه التسوية العادلة.

وقد تحرك في هذا الاتجاه مجموعة من البرلمانيين وعددهم: ١٦ برلمانياً في رسالة وجهها رئيسهم "تشارل بورتر" إلى كل من "إيزنهاور" ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، يدعونهما إلى بحث حل تفاوضي ووضع حد للحرب الدائرة في الجزائر؛ مما جاء فيها : (إنه لا يمكننا أن نبقى ساكتين أمام هذه الحرب الفاجعة، وأنا نلح أمام العموم على الطرفين المعنيين بالأمر بأن يشرعا في التفاوض منذ الآن لوضع حد لهذه الحرب، إن الوضعية الحالية في الجزائر تستمر في تهديد السلم والأمن العالميين لذلك فإننا ننبه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتخذ دور البادرة للتحريض على إيجاد حل عادل لهذه الحرب... من أجل وضع أسس علاقات طيبة، في السنوات القادمة بين الحكومة المؤقتة وجزائر حرة)^(١٦).

وبعد أيام انضم نواب أمريكيون آخرون من بينهم السيناتور "جون كينيدي" - الذي سيصبح بعد مدة قصيرة رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية - إلى مساندة الرسالة- النداء، وهو موقف متقدم ونبيل للنواب الأمريكيين، ثمنته الحكومة المؤقتة للثورة وسعت إلى تعزيز هذا الموقف بنجاحات جديدة لدبلوماسيتها. وهذا ما أكدته مؤتمر منروfia بليبيريا في أوت (آب) ١٩٥٩، حينما طرحت نقطة أساسية في جدول أعماله؛ تتعلق بضرورة "اتباع سياسة إفريقية موحدة بخصوص المسألة الجزائرية". وقد تبني المؤتمر المبدأ؛ فكان انتصاراً جديداً للثورة، وضربة موجعة لدبلوماسية فرنسة العجوز.

وفي زيارة إيزنهاور إلى باريس يوم ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩، جدد حثه للجنرال ديغول على ضرورة وضع حد للمسألة الجزائرية، وأن أي دعم أمريكي مستقبلي لفرنسة مشروط بإيجاد حل "سلمي وعادل" للقضية الجزائرية. وقد جاء ردّ ديغول - لاحقاً- مناوراً للجزائريين والأمريكيين وللرأي العام الدولي؛ من خلال إعلانه في

تصريح ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ عن إمكانية إجراء استفتاء حول مستقبل الجزائر في غضون أربع سنوات بعد تحقيق الهدنة، بشرط ألا يقل عدد القتلى فيها سنوياً عن ٢٠٠ شخص. وقد جاء ردّ الحكومة المؤقتة الجزائرية في بلاغ صدر في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ تضمن:

١- إن الجزائر مستعدة للتفاوض.

٢- إن الجزائر تقبل بحق تقرير المصير.

٣- إن الجزائر ترفض مسألة التقسيم.

٤- وأن يكون الاستفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة^(١٨).

وفي نفس الوقت جاء الردّ الأمريكي مرحباً بمشروع ديغول لتقرير المصير، واعتبره إيزنهاور متوافقاً مع الرغبة الأمريكية في إيجاد حل ليبرالي وعادل للمسألة الجزائرية. في هذا السياق اتجهت الإدارة الأمريكية بقيادة "إيزنهاور" في فترة حكمه الأخيرة (١٩٥٩-١٩٦٠م) إلى ممارسة ضغوط على الحكومة المؤقتة الجزائرية، لأجل قبول مقترحات ديغول، كما وضعت قيوداً في وجه الساسة الأمريكيين؛ تمنعهم من الإدلاء بتصريحات من شأنها أن تحرج الجهود التي تبذل في سبيل بحث تسوية سلمية للمشكلة الجزائرية. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم السياسي والدبلوماسي لديغول، وهي تعتقد فيه الرجل المناسب الذي بإمكانه إيجاد الحل السلمي العادل للمسألة الجزائرية، كما ترى في عرض تقرير المصير المطروح الحل الأمثل لها.

في هذا الوقت الحرج واصلت الحكومة المؤقتة الجزائرية جهودها لإقناع الرأي العام الدولي عامة والأمريكي خاصة بوجهة نظرها بشأن التسوية المطلوبة، ومن أجل جلب فرنسا إلى طاولة المفاوضات وفق الشروط الجزائرية، كما شنت في المقابل حملة انتقادات لاذعة لموقف بعض الدول العربية - خاصة على الدول المغاربية: تونس والمغرب، بمعزل عن الشعوب التي كانت تؤازر الثورة الجزائرية بكل ما تملك -

بسبب تفضيلها مصالحها الوطنية على البعد التكاملي المغاربي والعربي الإسلامي؛ خصوصاً بعد التقارب الأمريكي في المنطقة، وحذرت من جهود الولايات المتحدة الأمريكية - الفرنسية الجديدة لكسر الثورة الجزائرية في إطار التسوية الديغولية المزعومة. ففي رسالة مؤرخة بـ ٣ أبريل (نيسان) ١٩٦٠، دعت إيزنهاور إلى تغيير سياسة إدارته تجاه الجزائر^(١٩)، وقد تزامن مع زيارة لديغول إلى واشنطن.

عند انطلاق مفاوضات مولان ٢١٩ جوان (يونيو) ١٩٦٠ بين وفدي الحكومتين الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية أبدى الأمريكيون فرحتهم بانطلاقها كما تأسفوا لاحقاً لفشلها، وبعد وصول جون كينيدي إلى السلطة في ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٠م، وتسلمه مهامه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في جانفي (يناير) ١٩٦٠م، ورث ملفاً معقداً عنوانه: "المسألة الجزائرية"؛ إطاره العام مساندة الإدارة السابقة لسياسة ديغول، ودعمه في جهوده لتسوية القضية. وفي الوقت نفسه كانت الحكومة المؤقتة من جهتها تسعى إلى اللعب على وتر صراع الحرب الباردة وتجنيد المجموعة الأفرو آسيوية وراء قضيتها، مع السعي المستمر لافتكاك الاعتراف السوفييتي بها، واستمرار الدعم الصيني المادي والسياسي لكفاح الشعب الجزائري وتحرره.

وقد عقد الجزائريون آمالهم على الوافد الجديد للبيت الأبيض "جون كينيدي"، وعلى اعتبار مواقفه السابقة المناهضة للاستعمار، ولم ينسوا المحاضرة التي ألقاها أمام الكونغرس التي اختصت بالحديث حول: "الجزائر والاستعمار الفرنسي"، تحت عنوان "الإمبريالية عدو الحرية" في جويليه - يوليو ١٩٥٧م؛ ورغبوا في أن تكون مواقف كينيدي "المعارض" مدعماً لمواقف كينيدي "الرئيس". ووجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية رسالة تهنئة له بمناسبة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، موضحة استعدادها للتعاون معه في إيجاد تسوية "عادلة ومشرفة" للمسألة الجزائرية، فكيف تعامل وتعاطي كينيدي وإدارته الجديدة مع المسألة الجزائرية في مرحلتها الأخيرة؟ وبهذا يمكن القول: إن هناك عوامل داخلية - سبقت الإشارة إليها - تتعلق أساساً

بالتطور النوعي لعمليات الثورة الجزائرية وكذا نشاطها الدبلوماسي المتصاعد، وأخرى خارجية ساهمت في تغيير الموقف الأمريكي حيال المسألة الجزائرية، تتمحور هذه الأخيرة في ضمان المصلحة الأمريكية من خلال الآتي:

١- الضغط على فرنسا الديغولية المتجهة إلى تبني سياسة أوروبية استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- استقطاب العالم العربي ضد الشيوعية وسياسة المعسكر الاشتراكي وبخاصة في عهد كينيدي.

٣- بحث فرنسا الديغولية لحلول وسطى لبحث المشكلة الجزائرية سلمياً ضماناً لمصالحها وشرفها.

٢- كينيدي ومقاربة التسوية للمسألة الجزائرية (١٩٦٠-١٩٦٢):

استهل كينيدي نشاطه بشأن السياسة الخارجية التي يجب تنفيذها في المغرب العربي وتحديداً في الجزائر؛ بالاطلاع على عدة تقارير كانت تصل من السكرتير المقيم لشؤون إفريقية في ماي (أيار) ١٩٦٠، خلاصتها أن: الاهتمام السوفييتي بالقارة، وتقديم المعونات الاقتصادية والتقنية لحكوماتها، أمر يتطلب تحمل إدارة البيت الأبيض مسؤولياته تجاهه، وبخصوص المسألة الجزائرية فما زالت الإدارة تعتبرها قضية فرنسية داخلية. والتحذير من بداية ظهور اهتمام ودخول سوفييتي على الخط، خصوصاً بعد زيارة وفد الحكومة المؤقتة إلى الصين ولاوس...، وإلقاء خروتشوف خطاباً أثناء تعيين جون كينيدي تعهد فيه بتقديم المعونة للجزائر، وكوبا، وفيتنام^(٢٠)، إلى جانب استمرار سياسة ديغول التفاوضية مع الجبهة وممثلي الثورة في جولة جديدة (إيفيان) سنة ١٩٦١...، كل تلك المعطيات انطلق منها "جون كينيدي" بخصوص "المسألة الجزائرية" وبحث تسوية تفاوضية له. وقد وقف إلى جانب ديغول ضد خصومه في انقلاب أبريل (نيسان) ١٩٦١؛ الذي قاده "شال" وانتهى بالفشل، حيث

سارع في ٢٣ من نفس الشهر سنة ١٩٦١م، إلى الإعلان عن تأييده لسياسة ديغول ضد المتمردين في الجزائر، وصرح وزير خارجيته الجديد "دين رسك" قائلاً: (إن بقاء فرنسا قوية وموحدة أحسن للغرب وللأطلسي)^(٢١).

وعند زيارة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة للولايات المتحدة في مطلع ماي (أيار) ١٩٦١ وتحذيرها بأنها: "ستفقد كل شمال إفريقية إذا لم يتم إيجاد حل للمسألة الجزائرية"، وخرج الطرفان بتصريح مشترك يوم ٥ ماي (أيار) ١٩٦١ مفاده أن: "المفاوضات" والتطبيق السلمي لحق "تقرير المصير" هما مفتاحا السلم في الجزائر والاستقرار في شمال إفريقية والبحر المتوسط"^(٢٢).

على أثرها طلب الجنرال ديغول من ممثلي الثورة استئناف المفاوضات، فكانت مفاوضات إيفيان في جوان (يونيو) ١٩٦١، لكنها انتهت بالفشل وعدم الوصول إلى تسوية، وقد تأسفت الإدارة الأمريكية لذلك. ومع استمرار جولات المفاوضات واعتراف الفرنسيين بوحدة الأرض والوطن الجزائري في سبتمبر (أيلول) ١٩٦١، ثم اعترافهم بالحكومة المؤقتة في ٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦١؛ خطت الولايات المتحدة خطوة جديدة في الاعتراف بالقضية الجزائرية، مكن من إحداث التقارب المطلوب مع الحكومة المؤقتة الجزائرية خدمة للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة ورسم لمعالم علاقات مستقبلية مع جزائر ما بعد الاستقلال. ويخبر "بيل تايلر" ممثلها المكتب الرسمي للشؤون الإفريقية في باريس بعد التقائه مع "لويس جوكس" (وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية): "إن الولايات المتحدة ومن واجبها بدء رسم معالم علاقاتها المستقبلية مع الجزائر". وفي الوقت نفسه يصرح "بيل وتمان" ممثل وزارة الخارجية الأمريكية لسعد دحلب، حيث يعلن عن رغبة بلاده في تقديم يد المساعدة لتأسيس الدولة الجزائرية.

وبحلول ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦١، أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية فرعاً لها خاصاً بالشؤون الجزائرية ضمن هيكلية مكتب الشؤون الإفريقية - الأنف الذكر - وبعد

حصول اتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي في مفاوضات إيفيان في مارس (آذار) ١٩٦٢، وإعلان وقف إطلاق النار في ١٩/٣/١٩٦٢م، سارعت الولايات المتحدة إلى إعلان موقفها؛ حيث نقل سفيرها بتونس "والمسلاي" تهانيه لرئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خدة، وسلمه رسالة تهنئة، لكنها لم تتضمن بعد اعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة؟ بعدها أخذت باقي الهيئات والأوساط السياسية الأمريكية تعبر عن موقفها في الاتجاه نفسه تباعاً... لكن الجبهة لم تدع الموقف الأمريكي المتردد والمتخاذل أحياناً حيال قضية الثورة ومصير الشعب الجزائري يمر دون تسجيله للتاريخ؛ حيث أعلنت أن "الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضد الثورة وأن مليون ونصف المليون شهيد سقطوا بسلاح الأطلسي" (٢٣).

ومع إعلان استقلال الجزائر استفتاء جويلية (يوليو) ١٩٦٢، وتأكيد نتيجته الساحقة في أن أكثر من ٩٧ بالمئة من الأصوات كانت لصالح الاستقلال، تلاه اعتراف الطرف الفرنسي رسمياً باستقلال الجزائر، وبالتالي نهاية قرن وثلاث القرن من الاحتلال الفرنسي الظالم. وقد أرسل "جون كينيدي" رسالة تهنئة إلى الشعب الجزائري بهذه المناسبة، لكن ذلك جاء بعدما فرضت الثورة نفسها وثبتت خيار الشعب الجزائري بالسلاح أولاً وبالديبلوماسية والتفاوض ثانياً؛ على فرنسة وحلفائها الأطلسيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية - زاعمة رعاية الحقوق والحريات ومبادئ حقوق الإنسان - ولا عجب في ذلك فالاستعمار قديمه وجديده ملة واحدة.

وقد انتقدت صحيفة "المجاهد" اللسان الناطق باسم الثورة الجزائرية هذا الموقف الأمريكي المتخاذل من قبله حيال الثورة، والمساند للنظام الاستعماري في الجزائر في عهد "جون كينيدي"؛ بفضحه وكشف عورة ساسته على رأسهم جون كينيدي بقولها: (...وإذا كان كثير من الناس انخدعوا بدعاية أن مجيء كينيدي للحكم، وهو رئيس ثوري مدافع عن حرية الشعوب فإننا نحن لم نتأثر بالتصريحات المعسولة، وكشفنا ما فيها من نفاق وتزييف وبيننا التناقضات القائمة في الواقع والسياسة الأمريكية ومظهرها الدعائي

الضخم، ففي الوقت الذي أشبع الأمريكيان شعوب العالم الثالث وعوداً خلاصة وغزلاً بديعاً، كانت طائراتهم تضرب الشعب الجزائري ليلاً ونهاراً، وكانت مخابراتهم العسكرية تبدر المؤامرات في الكونغرس واللاوس وكوبا وتتواطأ مع العصابات الفاشية في الجزائر^(٢٤). وفي هذا الردّ الصريح والتوضيح الدقيق، ما يغني عن كل تعليق بشأن الموقف الأمريكي المعادي للثورة من حيث المبدأ، وتقلبه حسب ضرورات المصلحة الأمريكية المطلقة من: "عدم الاعتراف الكلي بالقضية الجزائرية" منذ بداية الثورة وحتى سنة ١٩٥٨، إلى "التردد والتحفظ فالحيداد" في المرحلة الموالية، ثم "المناورة والترقب" بدءاً من سنة ١٩٦١م. مع الوضع في اعتبار "عدم إحراج" الحليف الفرنسي في كل تلك المراحل السابقة، والبقاء إلى جانبه حتى النهاية. دون مراعاة للقيم الأخلاقية أو الإنسانية التي طالما تشدقت بها الولايات المتحدة الأمريكية في أدبياتها السياسية ودعاياتها الإعلامية.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة الموجزة بشأن الثورة الجزائرية والموقف الأمريكي منها، وتداعيات ذلك على علاقات فرنسة الخارجية، يمكن أن نخلص إلى أن: الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أو "شمال إفريقية" - كما يعبر عن ذلك في الأدبيات السياسية والدبلوماسية الأمريكية - بدءاً من الحرب العالمية الثانية وتحديداً مع نزول الحلفاء بالمغرب العربي شهري نوفمبر - ديسمبر (تشرين الثاني) - (كانون الأول) ١٩٤٢، وتوالى ذلك خلال الحرب وما بعدها إعلامياً وسياسياً...، لكن الاهتمام الأمريكي بدا أكبر عند اندلاع الثورات المغاربية الثلاث: التونسية والمغربية والجزائرية (١٩٥٣-١٩٤٥)، وتعاضم النشاط الثوري بالمنطقة ثم بظهور فرنسة في صورة العاجز عن احتوائه وبحث حلول جديّة للمشكلة. وتأتي القضية الجزائرية بزخمها وتطوراتها وصداها العالمي... إلخ، في مقدمة الاهتمام الأمريكي كما مثّلت العامل الأقوى في التأثير على العلاقات الفرنسية الأمريكية، لكن الأكيد والصحيح

كذلك أن الولايات المتحدة ظلت تحكم علاقاتها بالثورة الجزائرية، مبادئ سياستها الخارجية - القائمة على منطقي القوة والمصلحة المطلقتين - في تعاطيها مع تطوراتها، دون وضع أدنى اعتبار آخر للقيم الإنسانية أو المواثيق الدولية المتعلقة بحق الشعوب في الحرية والاستقلال.

ويأتي استقلال كل من الشقيقتين تونس والمغرب ليفتح شهية الولايات المتحدة الأمريكية وليزيد في أطماعها في أن تحل محل الإمبراطورية الفرنسية العجوز؛ في إطار سياسة "ملء الفراغ" التي تبنتها آنذاك. لكن الثورة الجزائرية وتضامن الأشقاء العرب عامة والمغاربة خاصة، حال دون تحقيق مآربها في المنطقة؛ مما اضطرها إلى الاستمرار في دعم الموقف والوجود الفرنسي الاستعماري، على اعتبار أن ذلك أضمن لها لتتمكن من صدّ النفوذ الشيوعي السوفييتي، دعماً للبعد الاستراتيجي للمعسكر الغربي الإمبريالي الذي تنزع، ذلك البعد الذي كثيراً، بل لعبت فرنسا دوراً على وتره، كما وأنها كانت تخوض حرب الجزائر "بالوكالة" عن حلفائها الغربيين، دفاعاً عن مصالحهم الحيوية بالمنطقة، وهو نفس التبرير الذي أعلنته وقدمته للأوروبيين عشية غزوها واحتلالها للجزائر سنة ١٨٣٠م. فهل التاريخ يعيد نفسه؟ نعم، لا شك في ذلك؛ وعليه فقد سارع الحلف الأطلسي إلى وضع إمكانياته المالية والتقنية والعسكرية في خدمة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومباركة حربها وتبريرها بشتى الوسائل الإعلامية والدبلوماسية؛ دفاعاً عن المجال الحيوي للحلف ولأعضائه... وللأسف فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هؤلاء الحلفاء المساندين لفرنسة الاستعمارية بالدعم المادي والدبلوماسي.

ورغم الشرخ الذي أصاب العلاقات الفرنسية - الأمريكية بسبب السياسية الديغولية النازعة إلى الاستقلال عن المظلة الأمريكية من جهة وكذا التأثير الدبلوماسي للثورة الجزائرية ثانياً، إلا أن ذلك لم يؤثر في جوهر التوافق في المصلحة المشتركة الأمريكية - الفرنسية ضمن النطاق الأطلسي، مما دفع الولايات المتحدة إلى تبني

مواقف سياسية مناهضة للاستعمار ومؤيدة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؛ وغاية ما يبلغه الموقف الأمريكي بشأن حرب الجزائر وثورتها - خاصة بعد وصول ديغول إلى السلطة، وهو حليف سابق لدول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية - أن أصبحت الإدارة الأمريكية تضغط في الاتجاهين: (على فرنسا وعلى الحكومة الجزائرية المؤقتة معاً)؛ ولأجل وضع حد لإراقة الدماء، وبحث تسوية سلمية وعادلة لإنهاء الحرب الدائرة، وكان لدبلوماسية الثورة والنجاحات التي حققتها على الصعيدين الإعلامي والسياسي -في تقديرنا- "الدور البارز والمرجح" لتبني مثل هذا الموقف. ولم يكن لكينيدي "رجل الحرية والسلام" المزعوم دور في ذلك.

ومهما يكن فإن خلاصة الموقف الأمريكي حيال "المسألة الجزائرية"، قد ارتكز على "المساندة المطلقة لفرنسة"، ورفض طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، على رأسها منبر الأمم المتحدة، وجرى التحضير لخلافة فرنسا في المنطقة عند رحيلها؛ ضمن خطة الاستمرارية للمشروع الاستعماري الجديد الذي تتزعمه. لكن الثورة الجزائرية بأصالتها واستقلاليتها، وإدارة شعبها...، ودعم الأصدقاء المغاربة والعرب وشرفاء العالم، تمكنت من فرض حدودها وتحقيق هدفها في الوصول إلى حافة الخلاص، وانتزاع حق شعبها في الحرية والاستقلال. كما نظرت إلى الأمام من أجل إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة القوية والمتعاونة مع دول العالم، بما فيها "فرنسة الاستعمارية" وحليفتها الولايات المتحدة الإمبريالية؛ ضمن إطار الاحترام الكامل وتبادل المصالح في عالم تحكمه القوة والمصلحة بالأساس. دون نسيان للذاكرة أو إهمال للتاريخ ومواقفه؛ اللذان سيظلان ماثلاً في الوعي الجماعي للجزائريين، ويلقيان بظلالهما على واقع العلاقات الجزائرية الخارجية دوماً.

الهوامش

- (١) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج٣، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٢٣٦.
- (٢) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠-١٩٥٩)، ط١، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٦٧.
- (٣) نيتة ليلي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أو الثورة الجزائرية (١٩٥٨-١٩٦٢)، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، لم تنشر، نوقشت بقسم التاريخ جامعة باتنة، الجزائر، سنة ٢٠٠٢، ص ٢٥.
- (٤) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلياً وخارجياً على غرة نوفمبر، ط١، دار البعث، قسنطينة، ١٩٨٣، ص ١٧٨.
- (٥) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط١، منشأة المعارف، مصر، ص ٩٢٥.
- (*) يندرج مخطط العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، والمشاركة الفرنسية في العدوان إلى جانب بريطانية وإسرائيل في هذا السياق، لاعتقاد فرنسة أن رأس الثورة في مصر، بتقديرها الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية.
- (٦) نيتة، مرجع سابق، ص ٢٩.
- (**) انظر: أحمد بلة، المذكرات، ترجمة عفيف الأخضر، ط٢، جانفي ١٩٨١، ص ١٠١.
- (٧) نفسه، ص ٢٩-٣٠.
- (٨) نفسه، ص ١٠٧.

(٩) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط، دار العودة، بيروت، ص ١٠٥-١١٠.

(١٠) انظر: جريدة المجاهد، عدد ١٨، الصادر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٨، ص ٦.

(١١) سليمان الشيخ، الجزائر حمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، ط، دار القضية للنشر، الجزائر، ص ٥٠٥-٥٠٦.

(١٢) نيتة، مرجع سابق، ص ٣٣.

(١٣) نفس المرجع، ص ٤٤.

(١٤) نفسه.

(15) **Le monde**, 4 juin 1959.

(16) **Ibid**.

(17) **El Moudjahid**, n. 48, 10 Aout 1959.

(١٨) نيتة، مرجع سابق، ص ٥٢.

(١٩) الجنرال ديغول، مذكرات الأمل التجديد (١٩٥٨-١٩٦٢)، ترجمة نصوص فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ص ١٤٩.

(20) **El Moudjahid**, n. 70, 23 Avril 1961.

(٢١) نيتة، مرجع سابق، ص ٩٠.

(22) **El Moudjahid**, n. 80, 12 mai 1961.

(٢٣) نفسه، ص ٩٣.

(٢٤) نيتة، مرجع سابق، ص ٩٩.

(25) **El Moudjahid**, n. 102, 14 Aout 1961.

L'influence de la révolution algérienne sur les relations franco-américaines

Youssef Gasmi

Département d'histoire, Université de Guelma, Algérie

Résumé

En huit mai 1945, juste après la fin de la seconde guerre mondiale (SGM), le colonialisme français effectua des énormes massacres contre le peuple algérien apaisé. En ce jour, 45 milles algériens ont été exécuté par les soldats français.

Ce crime fait la fenêtre à travers laquelle le problème national algérien sort de l'aspect locale vers la universalisation. Ceci est due à la presse et aux activités des associations de droits de l'hommeect.

Parmi les pays dont l'attention était attirée par la situation en Algérie et en Maghreb arabe, on peut citer les états unis d'Amérique (USA) comme exemple typique. En réalité l'USA commença à s'intéresser au thème magrébène de libération dès novembre 1942, après la fameuse baisse de ces forces armées dans le Nord africain durant la SGM. Cette attirance accroît après la seconde guerre mondiale, sous l'effet de massacres français contre les algériens, et se continuait jusqu'à le déclenchement des trois révolutions magrébines (tunisienne, marocaines et algériennes) entre 1953 et 1954. Malgré ça, la position des états unis est liée à la position de la France comme pays allié.

Le problème algérien est donc considéré par l'USA comme étant un problème français interne. L'Amérique a soutien la France contre la désobéissance algérien. Avec la constitution du gouvernement algérien provisoire (GPRA) en septembre 1958 et l'évolution de l'activité militaire de la révolution algérienne et l'incompétence de la France d'enfermer le conflit, la position américaine vis-à-vis le problème algérien prend une autre direction. L'Amérique donc commença à pousser vers un règlement légal et irrénique du conflit Algérien.

Cette nouvelle position américaine avait son empreinte sur la position française inhalée et les relations diplomatiques françaises surtout avec l'Amérique. On peut dire que les états unis commencent à construire une plate forme pour ses futurs relations avec l'Algérie indépendante.

On s'intéresse dans ce papier à l'étude de l'évolution de la position de l'Amérique vis-à-vis la révolution algérienne et l'influence de cette position sur les relations franco-américaines à l'époque.